العرب
الأحد 2020/05/17
السنة 42 العدد 11705

رسالة إلى تركيا.. الاحتماء بالميليشيات لا يكفي لصناعة قوة إقليمية

الجيش الليبي يتوعد مرتزقة أردوغان

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تسابق تركيا الزمن لدعم الميليشيات المسلحة في ليبيا كي تحصل على نفوذ واسع في منطقة شمال أفريقيا، وتأمل أن يساعدها ذلك في زيادة حظوظها في الجنوب الأوروبي وشرق البحر المتوسط. وتبدي استعدادا للقيام بأي تحركات ملتبسة وغير مشروعة، في سبيل حبك نموذجها القاتم كي تبني زعامة مشوّهة.

بذلت جهودا كبيرة لتتمكن من بسط سيطرتها على حكومة الوفاق في طرابلس. وتخوض الآن حربا معلنة وبوجوه متعددة لتربح المعارك الجارية على مشارف العاصمة، وتتمنّى أن تتحكم في معادلة الحل المنتظر انطلاقها عندما تفيق القوى الكبرى من كبوة كورونا لتفرض رؤيتها وتضمن للمتشددين مقعدا وثيرا تحت الشمس.

تعلم أنقرة أن حسابات التسوية السياسية في ليبيا ليست هينة وتتشابك الأطراف الداخلية مع الخارجية في كثير من التفاصيل. وتعي أن طبيعة الأزمة التي تتقاطع مع مواقف دول مختلفة يحتاج عبورها إلى إمكانيات لا يكفي معها الالتحاف برداء كتائب مسلحة وعناصر إرهابية.

وقد خذلها هؤلاء في سوريا، ومرجّح أن يخذلوها ثانية في ليبيا. فمهما بلغ الإخفاق الأوروبي في التعامل مع الأزمة لن تسمح الدول الواقعة في شمال البحر المتوسط بحكومة ميليشياوية تماما في جنوبه. لذلك تستعد أنقرة لإضفاء طابع سياسي وشرعي على هؤلاء لتمرير صفقاتها.

تتجاهل القيادة التركية مسألة المخاوف الغربية عن عمد، وتعتقد أن انتصار المرتزقة والإرهابيين في ليبيا وغيرها يكفل لها مساحة من النفوذ الطاغي الذي تريده، ويوفر لها التحكم في مفاتيح الأزمات الإقليمية التي دخلتها من بوابة دعم العصابات المسلحة والتنظيمات المتشددة، وهو ما أصبح واضحا للقريب والبعيد.

تصرّ أنقرة على إعادة تكرار نموذج إيران في احتضان الميليشيات المذهبية، كأن هناك قوى خفية متربصة بالمنطقة ترى أن هذه وسيلة ناجحة لبقاء الصراعات الإقليمية متأججة، بكل ما تنطوي عليه من فوائد في بيع الأسلحة وصرف الأنظار عن بعض القضايا المركزية، وبينها القضية الفلسطينية.

فقبل أن توشك طهران على طيّ صفحتها القاتمة بدأت أنقرة تضاعف نشاطها الإقليمي منذ سنوات لتحل محلها، بنفس الأدوات والأساليب والأهداف وربما الخطط والتكتيكات، مع اختلاف في المسميات العقائدية.

تتلاشى تدريجيا المعاني الرمزية التي تضمنها تفاخر الإيرانيين بأن بلدهم يسيطر على أربع عواصم عربية هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، ومع اهتزاز دور طهران في هذه العواصم تتدفق إشارات توحي بغلق صفحة حملت مناكفات سياسية وصراعات عسكرية.

هل صدفة أن تقبل طهران بحكومة في بغداد يرأسها مصطفى الكاظمي المعروف بأنه يريد قدرا من الاستقلال السياسي لبلاده، ووقف حلقة امتدت نحو عقدين من الدوران في فلك القيادة الإيرانية؟ هل صدفة أن تزداد الضغوط على حزب الله اللبناني حاليا بما يدفعه إلى فقدان جانب كبير من بريقه السياسي في بيروت؟ هل صدفة أن تتعرض القوات الإيرانية لمعركة كسر عظم في دمشق، قد تنتهي برفع يدها عن الأراضي السورية؟ ويبدو أن هذا هو أيضا مصير الميليشيات الحوثية في صنعاء المدعومة من طهران.

تختلف العواصم العربية المتقلبة بين إيران وتركيا، لكن يظل الغرض سقوط المنطقة في وحل صراعات تقودها ميليشيات مسلحة تأتمر بأوامر قوى إقليمية طامحة وطامعة في القبض على مقدراتها، ما جعل البعض يشكّ في وجود لعبة لتوزيع الأدوار بين دول الجوار غير العربية، فالمهم تلوح في الأفق قوة محورية تلفت الانتباه وتثير الشقاق وتخل بالتوازنات، وتضغط على مفاصل مهمة في الأمن القومي العربي.

مهما كانت يقظة بعض الدول العربية مع هذه المعطيات، يبقى تحركها بطيئا أو منعدما أو حذرا أو مكبلا، وربما محكوما بتقديرات صارمة تفتّ في عضد كل خطوة نحو للأمام، الأمر الذي يمهّد الطريق للقوى الراغبة في الصعود على الأكتاف العربية، والتي تتسلح بالضعف العام والارتكان إلى جماعات من الداخل تتلاقى معها في الأهداف.

مضت نحو ستة عقود متتالية كانت فيها إسرائيل محط أنظار دول عربية كثيرة، انطوت على انقسامات شهيرة وتم تناقل وتبادل مفردات تدغدغ المشاعر، تتراوح بين محاور المقاومة والممانعة والاعتدال والسلام. ومضى حوالي حقبتين بدت فيهما إيران نقطة العتمة التي تثير نقمة دول عربية عديدة، وتتراوح مواقفها بين العداء والتحالف والصداقة والحياد.

قبل أن تبرد السخونة التي صاحبت تكريس إسرائيل كرقم في المنطقة، جاء المشروع الإيراني، وقبل أن يرحل الأخير ظهرت ملامح مشروع تركي للهيمنة، ولأن الطريقة التي تُطوى بها صفحات الدور الذي تقوم به كل دولة تمضي بوتيرة متسارعة تتوافق مع حركة الزمن ومقتضياته المتلاحقة، مرجّح أن يتم تجهيز دولة رابعة كمنغص قادم في المنطقة وقبل أن تستنفد أنقرة أوراق اعتمادها سياسيا وعسكريا.

تتغير هذه العقدة مع تمكن الدول العربية من القبض على زمام أمور مهمة في المنطقة، لأن استمرار الصيغة الراهنة يوقعها دوما في فخاخ إقليمية، تستهلك طاقاتها وقدراتها، وتفقدها مناعتها الحقيقية في الحفاظ على الأمن القومي ودرء الخطر وصد العدوان.

تصاعد نجم أنقرة مع بزوغ ثورات وانتفاضات عربية، كانت فيها القوى الإسلامية رقما مركزيا، وحصدت مكاسب وتكبدت خسائر، وبقي المشروع التركي حاضرا لدى المؤيدين والداعمين له. ارتفعت راياته في دول وانخفضت في أخرى. في كل الأحوال باتت الكتائب المسلحة والقوى المذهبية أهم أدواته، وهدم الجيوش أو استنزافها في مقدمة غاياته. هي سمة لم تتخل عنها أنقرة في حروبها العسكرية الدائرة في كل من سوريا وليبيا، والسياسية مع مصر.

> تركيا تعتقد أن انتصار المرتزقة والإرهابيين في ليبيا وغيرها يكفل لها مساحة من النفوذ الطاغي الذي تريده، ويوفر لها التحكم في مفاتيح الأزمات الإقليمية التي دخلتها من بوابة دعم التنظيمات المتشددة

طرقت تركيا أبواب تونس والسودان والجزائر بحيلة حصان طروادة الشهيرة، من خلال التعاون مع الأحزاب والقوى الإسلامية التي تحظى بمشروعية سياسية هناك، غير أنها دخلت وتمددت في الأراضي السورية والليبية والصومالية على رافعات عسكرية محظورة رسميا، تختلف في الأسماء والألقاب وتتشابه في التصورات والتصرفات.

من مزايا الأمم العاقلة أنها تستفيد من دروس الآخرين وتجاربهم، ولا تكرر الأخطاء وتتجنب السيناريوهات التي تقود إلى الهلاك، فقد مضى عهد الاستعمار التقليدي، وتحاول هذه أن تبدع في التوجهات والممارسات إذا أرادت البقاء والحياة لفترة طويلة. وكل الدول التي اعتمدت على ميليشيات مسلحة أو مرتزقة مهما حققت من انتصارات فهي مؤقتة، ومربوطة بلحظات ضعف تنتاب شعبا معينا، وعندما يسترد أنفاسه ينقلب على أعدائه.

إذا سلّمنا أن ثمة جزءا معتبرا من التوازنات تملكه قوى كبرى راغبة في تمدّد تركيا في المنطقة أو صامتة عنه، وتجني من وراء طريقتها مكاسب مباشرة أو غير مباشرة، فالتجربة أثبتت أن كل تصورات يتم بناؤها على معتقدات مذهبية وتستمد قوتها من جماعات عنف من السهل تغييرها. ومهما علت مكانتها سوف يأتي الوقت لتصفية الحسابات، لأن الدول التي تصدّر مرتزقة وتعوّل عليهم لن تصمد في مواجهة المخزون الكبير من الصحيان الوطني.

لذلك لا يصنع الركون إلى الكتائب المسلحة قوة إقليمية مؤثرة على المدى البعيد، وهي تتغافل الكثير من المقومات الرئيسية، بدءا من عوامل الجغرافيا السياسية وحتى قدرات القوى المناهضة، ففي لحظة معينة قد تجد تركيا نفسها مضطرة للدخول في مواجهات صريحة مع جيوش قوية. فكل المعارك التي خاضتها تركيا أردوغان عبارة عن مناوشات محدودة وبعيدة عن أراضيها أو بالوكالة ومن خلال مرتزقة وميليشيات، ولم تختبر في حرب نظامية.

الجمود الانتخابي يصبّ في مصلحة أردوغان

ياوز بيدر
صحافي تركي

لا تزال المعارضة السياسية في تركيا في حالة جمود سياسي عميق، تفرضها سياسات الهوية المتأصلة للأحزاب السياسية. ومن الواضح أن هناك الكثير من الشر ينتظر هؤلاء الساخطين على حكم الرئيس رجب طيب أردوغان.

إنه المأزق الذي أمل الكثيرون الخروج منه، عندما انضمت ثلاثة أحزاب سياسية في المعارضة؛ حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني، والحزب الصالح القومي، وحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، إلى الانتخابات المحلية العام الماضي في مارس.

لكن خلال التصويت التكتيكي من قبل ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، فقد حزب العدالة والتنمية الحاكم وشريكه في الائتلاف حزب الحركة القومية اليميني المتطرف ست بلديات رئيسية لصالح حزب الشعب الجمهوري.

وأدت هزيمة الكتلة الإسلامية القومية إلى إقامة الاحتفالات، وبالغ المراقبون في إطلاق العديد من التعليقات المتفائلة جدا حول اقتراب موعد الإطاحة بحكم حزب العدالة والتنمية. ورفع عمدة إسطنبول الجديد إكرام إمام أوغلو شعار "كل شيء سيكون جميلاً جدًا"، لكن حدث عكس ما كان متوقعاً.

وكالعادة، قام أردوغان باستجماع قوته، وتعزيز الأجهزة الأمنية القمعية تحت قيادته، واعتماد الخط التالي لمواجهة المعارضة: وهو هدم حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد وهياكله المحلية على الأرض من خلال اعتقال رؤساء البلديات واستبدالهم بمعينين حكوميين، وإبقاء حزب الشعب الجمهوري تحت السّيطرة من خلال سياسة التخويف وفرض الضوابط الإدارية على البلديات التي فاز بها.

وتبخّر الفرح الذي جلبته الانتخابات المحلية تماما. وبدلاً من ذلك، بدأت الكوابيس تتزايد في تركيا بفعل تراجع الاقتصاد وتفشي جائحة كورونا.

يبدو أن أعضاء من حزب المعارضة الرئيسي متشبثون بفكرة أن الأزمة الحالية ستجبر أردوغان على ترك السلطة عاجلاً أم آجلاً. كما أن أنصار هذه الفكرة أنفسهم مشغولون هذه الأيام بترديد مقولة إن أردوغان يعد لإجراء انتخابات مبكرة. لكن في حقيقة الأمر، لا يوجد دليل مقنع على هذه الادعاءات المستندة في الغالب على فكرة أنّ حزب العدالة والتنمية بدأ يخسر مكانه في البرلمان. وقد راجت إحدى الحجج بأن الرئيس "يريد إبقاء عدد نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان فوق 200، حتى لو خسر بعض النواب الحاليين الذين يبلغ عددهم حوالي 290". وهذا يعتبر هراء. ويجب أن تؤخذ هذه الادعاءات على أنها مجرد محاولات لانتقاص مهارات أردوغان باعتباره سياسيا داهية.

كان ينبغي أن تكون آخر استطلاعات الرأي بمثابة الرد على المعارضة الرئيسية لحزب الشعب الجمهوري وبقية الكتلة كذلك. وفي الواقع، يجب أن تطمئن الأرقام الناشئة، التي تتداخل إلى حد ما في النتائج، أردوغان بأن بإمكانه الحفاظ على الوضع الراهن حتى الانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في عام 2023. وبغض النظر عن محاولة المعارضة عقد انتخابات مبكرة فإن المرحلة السياسية في تركيا لم تتغير.

وتؤكد نظرة سريعة على نتائج الاستطلاعات ذلك. حيث يشير الاستطلاع الأخير الذي أجرته الأسبوع الماضي إحدى مؤسسات استطلاعات الرأي "ماك دانيشمانليك"، إلى دعم الناخبين للأحزاب المختلفة – مع توزيع ما يقرب من 13 في المئة من الذين لم يقرّروا بعد – على النحو التالي:

- حزب العدالة والتنمية: 37.4 في المئة
- حزب الشعب الجمهوري: 25.3 في المئة
- الحزب الصالح: 10.9 في المئة
- حزب الحركة القومية اليميني: 10.7 في المئة
- حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد: 9.4 في المئة

وحصل حزب المستقبل وحزب الديمقراطية والتقدم "ديفا"، اللذان تمّ إنشاؤهما في الأشهر الستة الماضية من قبل المنشقين السابقين عن حزب العدالة والتنمية، على 2.4 في المئة و1.7 في المئة من الأصوات على التوالي، بينما حصل حزب السعادة المعارض الإسلامي على 1.1 في المئة.

أضف إلى هذا تصنيفات دعم أردوغان، حيث وفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن استطلاع كونسولانس، فإن الرئيس يحظى بدعم 49.8 في المئة. وفي استطلاعين متتاليين بواسطة متروبول، حصل على دعم 55.8 في المئة في مارس و52.1 في المئة في أبريل.

هناك استنتاجان أساسيان يعتمدان على هذه البيانات:

أولاً، يفتقر الداعون لإقامة انتخابات مبكرة لنقطة أساسية، فبالنسبة إلى أردوغان، الجزء الرئاسي من الانتخابات هو الجزء المهم، وليس التصويت البرلماني. وتظهر تقييمات الدعم أنه لم يفقد أرضية كبيرة في شعبيته ودعمه. وباختصار لا يزال أردوغان في اللعبة، مع التركيز على تمديد فترة رئاسته حتى عام 2023، وعندها سيحاول تمديدها لمدة خمس سنوات أخرى.

> قام أردوغان باستجماع قوته، وتعزيز الأجهزة الأمنية القمعية، واعتماد الخط التالي لمواجهة المعارضة: وهو هدم حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد وهياكله المحلية على الأرض

ثانيا تظهر هذه الاستطلاعات ضعف دعم ناخبي حزب العدالة والتنمية. لكن كتلة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لا تزال سليمة بشكل تراكمي. وأيضا، لم يظهر حزب الشعب الجمهوري أيّ تقدم كبير، فهو غير قادر على تجاوز ما نسبته 20 – 25 في المئة من الأصوات التي حصل عليها في كل انتخابات حديثة.

ولا يزال حزب الشعوب الديمقراطي أساسياً، إذا استمرت كتلة المعارضة في تحدي الكتلة الحاكمة القومية الإسلامية. لكن السؤال هو ما إذا كانت كتلة المعارضة، أو ما يسمى بـ"تحالف الأمة"، ستظل في المعادلة أم لا.

وفي الآونة الأخيرة، بدأ الحزب الصالح، وهو توأم قومي لحزب الحركة القومية الذي كان أحد الركائز الأساسية لهذا التحالف، بذل جهد لتشويه سمعة حزب الشعوب الديمقراطي، واصفا إياه بـ"ذراع حزب العمال الكردستاني الإرهابي"، في إشارة إلى الجماعة المسلحة المحظورة التي تقاتل من أجل الاستقلال بالحكم الكردي في تركيا منذ عقود. وردّ حزب العدالة والتنمية من خلال اتهام الحزب الصالح بالارتباط بالدولة العميقة.

يجب أن يُفسر تحرك الحزب الصالح ضد حزب الشعوب الديمقراطي على أنه بمثابة عقد هدنة سلام مع أردوغان أملاً في الحصول على فرصة للانضمام إلى الكتلة الحاكمة حيث ينتمي من الناحية الأيديولوجية.

وهذا يقودنا إلى حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيسي، الذي يعيش حالة من الفوضى، ولا يزال يحافظ على بعده عن حزب الشعوب الديمقراطي، بسبب خوفه من أن تتم مهاجمته. كل هذا يفسر الجمود في السياسة التركية الذي يغذيه الجمود الانتخابي للمعارضة، وهذا هو النوع من الأخبار الذي يرحب به أردوغان لضمان مستقبله.